E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧١
Issue 71

تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول / ٢٠٢٢
Oct. - Nov. - Dec. / 2022

قضايا سياسية
العدد ٧١
٢٠٢٢

طبع في
الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الصين و إدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام 2011 م.م إياد مالك عبد المجيد أ.م.د عبد القادر دندن	1_ 12
2	ادارة المخاطر في استراتيجية الامن القومي الامريكي في الشرق الاوسط الباحث جمعة عادل علي فيحان	13_27
3	المقومات الجغرافية والسكانية وتأثيرها في قوة روسيا الاتحادية الباحثة حنين إبراهيم عبدالله ا.م.د احسان عدنان عبدالله	28_36
4	التوجهات المصرية لصياغة دور جديد في منطقة شرق المتوسط دموع قاسم كريم أ.م.د باقر جواد كاظم	37_49
5	صنع السياسة العامة في العراق بعد العام 2005 الباحث داخل عبد الحمزه هنين أ. د. فراس عبد الكريم البياتي	50_ 65
6	حراك تشرين الاجتماعي في لبنان وأثاره على الاستقرار وهشاشة الدولة م. م . سالي سعد محمد أ.د. أحمد عبد الله ناهي	66 _ 75
7	مرتكزات القوة الناعمة الإيرانية علياء حميد خيون أ.م.د نور عبدالاله عجرش	76_84
8	التكنولوجيا الخضراء وأهمية اعتمادها كسياسة عامة في العراق م.م علي عبد الرزاق شنشول	85_ 96
9	الحوار الوطني وتحويل النزاع في السودان بعد عام 2022 م.م. مصطفى صادق عواد	97_114
10	المعايير الدولية للحكم الصالح د. محمد عامر حسن	115 _ 126
11	الاستراتيجية الصينية لتحقيق أمن الطاقة أ.م.د الاء طالب خلف الباحث: محمد عبدالعزيز مقداد	127_138
12	الارهاب السيبراني وأثره على الأمن القومي "العراق إنموذجاً" م.م قمر ثامر صبري	139_ 147
13	التوصيف الجيواستراتيجي لدول شبه القارة الهندية م.م. نسرين سمير جبار	148_ 161
14	انعكاسات تطوير القوى الكبرى لأجيال الحروب الجديدة على العلاقات الدولية م.م نظير سامي عبد الواحد أ.م.د. عباس سعدون رفعت	162_ 171
15	دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي الباحثة: نهى مثنى نجم الدين أ.د. محمد ياس خضير	172_188
16	مكافحة الفساد وآليات معالجته في العراق م.م سارة عبد زاير	189_ 204
17	جهاز مكافحة الارهاب ودوره في تحقيق الامن المستدام ودور الاستراتيجية الوطنية في بناء السلام في العراق م.م ضحى فيصل علي	205_217

18	الرقابة على اللامركزية الادارية في العراق بعد عام 2003 م.م عفاف ظافر هادي	232_218
19	السلوك السياسي للجماعة الإسلامية في مصر بعد عام 2011 م.م علياء محمد طارش	250_233
20	التنمية السياسيَّة في العراق مابعد عام 2003 م. م. محمد مجيد حسين	267_251
21	تجربة اقليم كردستان العراق التنموية م.م أسامة محمد صاحب	277_268
22	معضلة الأمن في منطقة الشرق الأوسط " دراسة في مضامين مكافحة الارهاب " م. م ليث علاء خضير	297_278
23	تطور الحرب الروسية الاوكرانية و أنعكاساتها على القارة الافريقية (نماذج مختارة) م.م. مناسك عبد الوهاب حكمت	314_298
24	معادلات الامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتوجه نحو السلام م.م نبأ إحسان شريف	330_315
25	تحديات المشاركة الانتخابية للمرأة في العراق بعد عام 2005 م.م نور مشتاق حسن	345_331
26	دور النظم الادارية في السياسة المحلية (دراسة حالة العراق) م. م. نور موفق عبد الغني	361_346
27	سياسة تركيا الخارجية في ليبيا وتحدياتها (2011_ 2021) م.م هبه حميد شمخي الكناني	381-262
28	أثر الثقافة السياسية للأحزاب الكردية على الهوية الوطنية وانعكاساتها على بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي 2003 م.م هدى عبد الحسين فياض	396-382
29	تطور الحروب واثرها على الامن الوطني للدول (الحرب الهجينة انموذجا) م.م. هناء رحيم زيدان	411-397
30	أثر الفساد السياسي على الأنتخابات بعد عام 2003 (أنتخابات 2021 أنموذجاً) م.م. هند احمد عبد	425-412
31	توحيد السياسات في المؤسسات الحكومية بعد العام (2014) في العراق (الذكاء الاصطناعي أنموذجاً) م.م. هند شاكر محمود	438-426
32	الصين ومستقبل الصراع في بحر الصين الجنوبي م.م حسين حسن عزيز أ.د هيثم كريم صيوان	455-439
33	الحزب الشيوعي الصيني في العصر الجديد م.م منار شاكر محمود	473-456

دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي
motives to the Turkish approach towards Arab Mashreq

الباحثة: نهى مثنى نجم الدين* **أ.د. محمد ياس خضير****

الملخص:[1]

لقد جاءت هذه الدراسة من أجل تسليط الضوء على المكانة الاستراتيجية للجمهورية التركية، أذ لما تمتلكة هذه المنطقة اهمية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي ، كونها تعد أهم المناطق التي تحظى بأهمية مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب، فضلاً عن اهميتها الاستراتيجية الحديثة بمضمونها الحضاري والاقتصادي والثقافي الجغرافي، ونتيجة لهذه الأهمية الاستراتيجية أرادت تركيا توظيف تلك الأهمية لمحاولة إعادة تعريف أدوارها الإقليمية ولتحقيق اهداف ومبادئ تتلائم مع مصالحها.

وتطلعت تركيا بالاهتمام نحو منطقة المشرق العربي وجاء ذلك لما للمنطقة من أهمية جيوستراتيجية في قلب الاهتمامات التركية من جانب ، ومن جانب اخر نتيجة مجموعة من المؤهلات التي تتمتع بها تركيا من الناحية العسكرية والاقتصادية والتي أهلتها لتأدية أدوار فعالة إزاء منطقة المشرق العربي، لتكون هناك سياسة خارجية مستجيبة لما ترغب في تحقيقه وهذا ما سنبحثه من خلال محاولة معرفة ما تتمتع به تركيا من أهمية سياسية واقتصادية وعسكرية انعكست على أداءه بالخارج، ولاسيما إزاء المشرق العربي.

الكلمات المفتاحية الدالة: المشرق العربي، تركيا، الدوافع التركية.

Abstract :

Turkey's aspiration to move towards the arab east came as a result of a set of qualifications that turkey enjoys in terms of military and economic terms, which qualified it to play effective roles in the arab east region, so that there would be a responsive foreign policy to what it wanted to achieve, and this is what we will discuss by trying to find out what it enjoys. Turkey was of political, economic and military importance, which was reflected in its performance abroad, especially towards the arab east.

Based on what was mentioned, this research will shed light on the importance of the state of turkey, in order to analyze its characteristics that distinguish it from other countries, which qualifies it for regional importance that is driven by interest in the arab levant region. Accordingly, this topic will be divided into two sections, in which the importance of turkey will be dealt with in some detail.

المقدمـــــة:

تعدُّ تركيا واحدة من المناطق المهمة استراتيجياً، والتي تحظى باهتمام واسع على المستوى الإقليمي والدولي، لما تمتلكه من أهمية أستراتيجية نتيجة موقعها الجغرافي الحيوي، وأهميتها الاقتصادية والعسكرية، والذي أهلها ان تؤدي ادواراً حيوياً إزاء المناطق التي تمثل قلب اهتمامات مجالها الحيوي، وتأتي في مقدمتها منطقة (المشرق العربي) ، تلك المنطقة الإستراتيجية التي شغلت اهتمام صناع القرار الاتراك، أذ تقف اعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية في قائمة الدوافع للسياسة التركية أزاء المشرق العربي والتي دفعتها لتأدية أدوار في خريطة المشرق العربي، وبما يتوافق مع مصالحها وأهدافها، على أعتبار إن ألاهداف والمصلحة تعد المحرك الأساس في السياسة الخارجية التركية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة معرفة الدوافع المؤثرة في السياسة الخارجية التركية أزاء المشرق العربي من خلال بيان الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية والعسكرية التي تتميز بها تركيا.

---

* بحث مستل من أطروحة الدكتوراة والموسومة (السياسة الخارجية التركية وتحديات ألامن الإقليمي في المشرق العربي منذ العام 2014)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

** رئيس قسم السياسة الدولية في معهد العلمين للدراسات العليا.

هدف الدراســـة : تنطلق اهداف الدراسة البحث عن دوافع التوجه التركي أزاء المشرق العربي، من خلال تسليط الضـــوء على ألاهمية الاستراتيجية التي تتميز بها تركيا، ومعرفة الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من المناطق والتي أهلتها ان تؤدي أدوارا فاعلة ازاء محيطها الإقليمي ولاسيما المشرق العربي.

مشكلة الدراســـــة:

تحاول الدراسة البحث في الإشكالية الآتية: ان السياسة التركية اختلفت مع وصول حزب العدالة والتنمية السلطة، وبرز ذلك بشكل واضح بعد العام2014 من خلال سعي الحزب تطوير الصناعة العسكرية والنهوض بالاقتصاد واحياء مكانة تركيا الاقليمية، فالسلوك التركي الخارجي اصبح اكثر فاعلية وتأثير في القضايا الإقليمية ازاء المشرق العربي. ومن هذه الاشكالية يتفرع التساؤل المركزي: ماهي دوافع التوجه التركي أزاء منطقة المشرق العربي، وتنطلق منه مجموعة من التساؤلات والتي أهمها:

1. ما هي الدوافع الجيوبوليتيكية والعسكرية التركية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية؟
2. ما هي الدوافع الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية؟

فرضية الدراســـــة:

تقوم الدراسة على الفرضية الاتية: تغيرت دوافع السياسة الخارجية التركية ازاء منطقة المشرق العربي بعد العام2014، اذ توجهت تركيا نحو الاهتمام في مقومات موقعها الجيوبوليتيكي وتطوير قدراتها العسكرية والنهوض الاقتصاد، بما يحقق أدوارها الإقليمية إزاء منطقة المشرق العربي.

منهجية وهيكلية الدراســـــة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال بيان وتحليل دوافع التوجه في السياسة الخارجية التركية إزاء منطقة المشرق العربي في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية وفي ضوء تلك أهمية وللأجابة على فرضية واشكالية البحث، اقتضى الامر في هذا الدراسة البحث في مضمونه دوافع توجه التركي إزاء تلك المنطقة من خلال تقسيم الدراسة الى مطلبين أساسيين:

أولا: الدوافع الجيوبوليتيكية والعسكرية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

تعد المتغيرات الجيوبوليتيكية والعسكرية أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، إذ يعد المرتكز الأول في تقدير قيمة قوة الدولة ومكانتها، فإذا كانت الدولة تتمتع بمقومات جغرافية وقدرات عسكرية انعكس ذلك ايجابياً على السياسة الخارجية مما يجعل الدولة تؤدي دوراً مؤثراً في سياساتها الخارجية، وبالنسبة الى تركيا يظهر دور الأهمية الجيوبوليتيكية والعسكرية بوضوح في جعل السياسة الخارجية للدولة نشطة وفعالة إزاء محيطها الإقليمي ولاسيما منطقة المشرق العربي، وهذا ما سنتناوله وفق الاتي:

1. الاهمية الجيوبوليتيكية

إن الموقع الجيوبوليتيكي الذي تتمتع به الدولة له دوراً مهماً في استقرارها وبقائها، لأنه يسهم في توجيه سياستها الخارجية ويحدد حركه نشاطها الإقليمي، فضلاً عن تأثيره المباشر على نشاطها الاقتصادي والثقافي، وبالنسبة الى تركيا، لقد كان تأثير الموقع الجغرافي الذي تتميز به تركيا له من الأهمية بمكان ان يؤثر بصورة فاعلة في سياستها الخارجية، بل وليؤثر بطريقه تؤدي الى احداث تغيير على عقيدتها السياسية بما يحقق طموحات تركيا في توجيه سياستها الخارجية و دفعها نحو محيطها الإقليمي ولاسيما إزاء منطقة المشرق العربي. وبهذا الصدد أشار رئيس وزراء تركيا الاسبق أحمد داوود اوغلو على انه " ينبغي بعد الآن النظر الى الموقع الجيوستراتيجي للدولة بعده أداة ستراتيجية للأنفتاح التدريجي على العالم الخارجي وتحويل النشاط الإقليمي إلى نشاط عالمي"، لما لهُ من أهمية كبيرة في تشكيل الدول الإقليمية (1) ، وانطلاقاً من تلك الأهمية الجيوبوليتيكية لتركيا سنتناول تلك الأهمية وفق الاتي: أ. أهمية الموقع الجغرافي ، ب. الأهمية الجيوسياسية في العقيدة التركية

أ. أهمية الموقع الجغرافي

إن الموقع الجغرافي التركي لهُ تأثير واضح في الدراسات الإستراتيجية العليا وعند صناع القرار، لأنها تتميز بثقل جيوستراتيجي بالغ الأهمية، كان بمثابة ركيزة لانطلاقها نحو العالمية. ولا تشذ

(1) عماد يوسف تركيا ستراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبوليتيكية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ، 2015، ص 36-39.

المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث إذ يحاول صناع القرار استغلال الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به نحو العالمية لانه يتحكم بالطرق البرية والبحرية [1]. واستناداً لذلك يمكننا بيان الأهمية الجغرافية التي تحضى بها تركيا في الاستراتيجيات الدولية، وفق الاتي:

أ. **موقع تركيا الفلكي**: تعد تركيا أحدى دول جنوب غرب آسيا، وتقع في نصف الكرة الشمالي بين قارات العالم (آسيا ، أفريقيا، أوروبا)، فهي تمتد بين دائرتي عرض (36 - 42) شمالاً، وخطي طول (26-44) إلى الشرق، وتكمن أهمية دراسة موقع تركيا بالنسبة لدوائر العرض في كونه يحدد مدى التنوع في البيئة الجغرافية ومقداره ومن ثم مدى تنوع المناخ للأنشطة الاقتصادية الزراعية، ومع خطوط الطول يتحدد مقدار سعة مساحة البلاد ومن ثم مقدار عناصر القوة الذاتية التي تتمتع بها، فضلاً عن إنه يبين موقعها على الدوائر الحضارية شبه المتميزة بين الشرق والغرب وبين العالمين الإسلامي والمسيحي. [2]

ب- **موقع تركيا البري (القاري)**: يمثل أهمية حيوية كونها تتوسط قارات العالم القديم (اسيا وأفريقيا واوروبا) عبر العصور التاريخية المختلفة مما جعلها ميداناً للصراع والتنافس بين الدول الكبرى للسيطرة عليها والتحكم بموقعها الحيوي، وذلك لتوسطها بشكل خاص بين منطقة البلقان والقوقاز والشرق الاوسط. اذ اصبحت تركيا جسراً لإيصال الدين الاسلامي لاوربا من خلال السيطرة التركية على منطقة البلقان، كما ان موقعها الى الجنوب من روسيا منحها أهمية كبيرة لمواجهة التطلعات الروسية للوصل الى المياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي [3].

ج. **موقعها الجغرافي البحري:** أعطاها مكانة ستراتيجية بالغة على المستويين الاقليمي والدولي، نتيجة أمتلاكها مضيقين وهما (البسفور والدردنيل) و(بحر مرمرة) ، أضافة الى ذلك أن موقعها البحري جعلها أن تتميز بالنسبة للملاحة الدولية التجارية والعسكرية ، فتركيا بشكلها الشبة جزري تطل بسواحلها الطويلة على أربعة بحار هي (البحر الأسود والمتوسط ومرمرة وايجة). وتمتد سواحلها على البحر الأسود بنحو (1200 كم) وعلى مضيقي البسفور والدردنيل وبحر مرمرة وبحر إيجة بنحو (1250 كم)، وعلى البحر الأبيض المتوسط بنحو(1150 كم). ويطل الجانب الأوروبي لتركيا على بحر مرمرة ومضيقي البسفور والدردنيل بنحو (540 كم)، وبهذا تتمتع تركيا بموقع بحري مهم ساعدها التحكم والسيطرة على تلك المضايق وأهلها بالانفتاح على العالم الخارجي، فهي تتحكم في المضايق التي تربط بين البحر الأسود والدول المطلة عليه، والبحر الأبيض المتوسط والدول المطلة عليه [4]

وادراكاً الى اهمية موقع تركيا الجغرافي الذي جعلها ان تكون من المناطق الحساسة جيوبوليتكيا والمهمة استراتيجياً في المنظور السياسي او الشرقي بوصفها تمثل احدى مناطق العالم الحيوية في هذا الجانب كما مكنها من سياسة مؤثرة في المجال الدولي على الصعيدين الاقليمي والدولي. لذا انطلاقا من هذه الاهمية يوضح الباحث في الخريطة رقم (١) الموقع والحدود الجغرافية لدولة تركيا.

خريطة (1) الموقع الجغرافي التركي

(1) علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع في: محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009م، ص20.

(2) امره ارشن، الشفرات الجيوسياسية في اراء اوغلو تجاه الشرق الأوسط، مجلة رؤية تركية، العدد2، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية سيتا، تركيا، 2014، ص164-167.

(3) موريال ميراك وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية اتجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام2002، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 2014، ص 18-19.

(4) عبد الأمير عباس وحيد إنعام الكاكائي، الموقع الجغرافي لتركيا وأهميته في الشرق الأوسط: دراسة في الجغرافية السياسية، العدد 2، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، 2015، ص6-12.

Source: Online Nations Project Links to the World , date 2023\2\12, available at https://www.nationsonline.org/oneworld/map/turkey-map.htm

ونتيجة لأدراك تركيا الى قيمة موقعها الجغرافي فأن تلك الاهمية تدفعها لتأدية أدوار حيويه إزاء محيطها الجغرافي في منطقة المشرق العربي، إضافة الى ذلك، أهلها ذلك الموقع في توجيه سياستها الخارجية إزاء محيطها الإقليمي، والذي عد فرصة فريدة لاستكشاف دور جديد لها بوصفها قوة إقليمية مؤثرة تمتلك مقومات قوة جغرافية مجاوره لمنطقة المشرق العربي، وهذا ما وفر لها أساساً متيناً لتأدية دور مؤثر في تشكيل التنمية الاقتصادية والاتجاه السياسي والعلاقات الخارجية مع دول المشرق العربي، وهذا ما سنتطرق اليه في الصفحات القادمة

ب. ألاهمية الجيوسياسية في العقيدة التركية

بعد وصول حزب العدالة و التنمية الى السلطة بعد العام 2002 لقد جذبت الجيوسياسية اهتمام العلماء ومراكز الأبحاث التركية وصناع القرار الاتراك، ولاسيما وزير الخارجية الاسبق احمد داوود اوغلو - الذين سعى الى توظيف الموقع الجغرافية للدولة التركية في السياسة الخارجية التركية من أجل تأدية دور محوري أزاء محيطها الإقليمي في القضايا السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية.(1)

أزداد اهتمام السياسة الخارجية التركية بالتركيز على مفاهيم (الجيوسياسية التركية) في عدد الدراسات والأبحاث التركية التي قامت بتوظيفها في الخطابات الجيوسياسية في تركيا، وذلك من خلال الاستفادة من (النظرية النقدية الجيوسياسية) التي تميل الى ربط الجيوسياسية بالمفاهيم الواقعية مثل (الامن القومي، المصالح الاستراتيجية، والسلطة).

أضحت النظريات النقدية أحد دوائر الاهتمام في السياسة الخارجية التركية والتي أصبحت مؤثرة في مجال العلاقات الدولية، اذ تطور النهج الجيوسياسي في تركيا بعد العام2002، والتي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً (بالنظرية النقدية الجيوسياسية العملية والرسمية)، من خلال توظيف نشاط السياسة الخارجية التركية في الخطاب الجيوسياسي لقادة حزب العدالة والتنمية في ضوء تصور جيوسياسي جديد يركز على (الهوية والمصلحة والامن القومي) وترافقه

تحولات سياسية واقتصادية وثقافية في البيئة الداخلية التركية والبيئة الخارجية التركية. وتأسيساً لذلك

(1) امره ارشن، مصدر سبق ذكره ، ص164.

ان النهج الجيوسياسي التركي أثر بصورة فاعلة في سياستها الخارجية، والذي أعتمد على ما يلي: [1]

أ. ركز النهج الجديد لسلوك السياسة الخارجية التركية بصوره أساسية على جوارها الإسلامي ولاسيما منطقة المشرق العربي، والذي نظرت إليه نخب السياسة الخارجية التركية العلمانية في السابق على أنه مصدر للفوضى وعدم الاستقرار. الا ان حزب العدالة والتنمية استثمرته بتوظيف جغرافيتها، والتي كانت تركز فيه من خلال الخطابات الجيوسياسة بالاعتماد على تصريحات السياسة الخارجية لقيادات الحزب البارزين في تركيا.

ب. أن التصورات والنظم العقائدية لصانعي القرار في الخارجية التركية ولاسيما حزب العدالة والتنمية يعدون من خلفية سياسية محافظة وإسلامية، ولهم تأثيرهم الكبير في الخطاب الجيوسياسي، والتي كانت تستخدم في التعبير عن مكانة تركيا في السياسة العالمية والإقليمية، والتي أثرت على سياستها الخارجية اذ كانت تركز على العالم الإسلامي والفضاء الجيوثقافي العثماني بما في ذلك الشرق الأوسط.

لقد أدت التطورات الجيوسياسية لتركيا أحداث تغيير في توجهات سياستها الخارجية ولاسيما العقيدة السياسية للحزب الحاكم من خلال تبنى تصورات تعيد النظر بألاهتمام في دوائر حركتها ونشاطها الخارجي ،مما أدى الى رسوخ (رؤية جديدة) في السياسة التركية تقوم على توظيف الجيوسياسية من أجل التوسع الوظيفي نحو مناطق الاهتمام والتأثير وفق عقائد تركية جديدة ترسخت في سياسات الحزب الحاكم في تركيا، واهمها هي الاتي:

أ. عقيدة تركيا الجديدة- (رؤية تركيا لعام 2023)

أستطاع حزب العدالة والتنمية ان يخطط عن طريق أدارته المتمثلة رئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان) لتحقيق العقيدة السياسية الجديدة لتركيا، والتي تعرف (تركيا الجديدة) أو ما تسمى (تركيا 2023 أمة كبرى-وقوة عظمى)، هذه العقيدة التركية تهدف الى التركيز على الجغرافية وتوظيفها في السياسة الخارجية وربطها (بالهوية والموروثات الثقافية والحضارية) من أجل زيادة نفوذها الإقليمي، ولاسيما أزاء عمقها التاريخي (العالم الإسلامي)، وبما يجعل تركيا ضمن الدول الأولى على مستوى العالم وفي كافة المجالات، وهذا ما أدى الى رسوخ رؤية جديدة في العقيدة التركية للحزب الحاكم والتي عرفت (رؤية عام 2023) . [2]

أتجه حزب العدالة والتنمية بتوظيف الجيوسياسية الرسمية في السياسة الخارجية التركية، أذ قام الرئيس الجمهورية التركي (رجب طيب اردوغان) من خلال حملته الانتخابية لتوليه أول فتره رئاسية لتركيا في العام 2014، لطرح خططه بشأن (تركيا الجديدة) بوضوح، والتي أسماها البعض (العثمانية الجديدة)، اذ يسعى الرئيس التركي من خلالها الى تحقيق خطته وفق مجموعة جديدة من الأهداف للدولة التركية، كما ينظر اليها بحلول الاحتفال بمئة عام على قيام دولة تركيا الحديثة 2023. واهم أهدافه التي اعلن عنها في برنامجه الانتخابي هي الاتي: الدفع بالتقدم الديمقراطي، وضمان التناغم بين المؤسسات السياسية والمجتمع، وضع تركيا في مصاف أرقى دول العالم، دولة موحدة في مجتمع دائم التنوع، تنعم باقتصاد أكثر تطورا، وتحسين الرفاهية الاجتماعية). [3]

وفي هذا الإطار أن تصور صناع القرار في تركيا أسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع تلك الرؤية "تركيا الجديدة 2023" أو ما أسماه الباحثين (العثمانية الجديدة)، من منطلق أن تلك الرؤية تجعل تركيا تتكامل بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية. واضحت رؤية "تركيا الجديدة لعام 2023" بعد احداث الربيع العربي ترتكز على ما يلي: [4]

أ- **دعم عملية التحول الديمقراطي:** تسعى تركيا الى دعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية، وفي هذا الإطار شهدت المنطقة تزايداً في الندوات والمؤتمرات العلمية والصحفية المشتركة بين الجانبين التركي والعربي حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي.

---

(1) المصدر نفسه، ص 117-119.

(2) سيد غنيم، الأصابع على الزناد: استراتيجيات الامن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة،2021، ص139.

(3) أمره ارشن، مصدر سبق ذكره، ص117-120..

(4) سيد غنيم، مصدر سبق ذكره، ص140-141.

ب- **القوة الناعمة التركية**: تسعى تركيا لكي تتحول إلى قوة دولية كبرى، وذلك من خلال القوة الناعمة التركية وبما يعمل على تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي في محيطها الإقليمي وبشكل يضمن تحقيق مصالح تركيا وأهدافها الاستراتيجية.

ج- **التركيز على النمو الاقتصادي التركي**: نتيجة انعدام الاستقرار الامني في الشرق الأوسط و تأثيره على الاستثمارات التركية، والنمو الاقتصادي التركي، قامت تركيا بأبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع دول عربية (مصر وليبيا)، واتفاقية إقامة منطقة مشتركة مع (لبنان وسوريا والأردن).

د- **الحفاظ على استقرار الامن القومي التركي**: صاغ قادة الحزب مفهوماً مغايراً للأمن التركي، يضع التعاون وسيلة للتعامل مع التهديدات التي يمكن تؤثر في سلامة الأمن والاستقرار التركي، بديلا عن التنافس مع دول الجوار الإقليمي أو اعتبارهم تهديدا للأمن القومي التركي. اما أهداف تركيا الاستراتيجية وفق رؤية 2023 ازاء الشرق الأوسط عامة والمشرق العربي خاصة تتلخص: (1)

- أن تصبح تركيا قوة دولية، قادرة على صياغة القرارات الإقليمية في الشرق الأوسط والأقاليم المحيطة، من خلال تعظيم قوتها الشاملة، وتنفيذ القوانين والمعايير الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية وبما يمكنها من الفوز بمقعد دائم بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- **توسع النفوذ السياسي التركي:** من خلال التوازن والقدرة على التفاعل مع المنافسين الإقليميين ولاسيما (إيران، إسرائيل، الإمارات، السعودية، اليونان، قبرص)، بالإضافة الى روسيا وأوروبا.
- **توسع النفوذ الأمني والعسكري التركي**: من خلال التواجد العسكري في مناطق الاتصال البحري في الخليج العربي من خلال القاعدة العسكرية التركية المتواجدة في قطر، وفي خليج عدن ومدخل البحر الأحمر من خلال القاعدة العسكرية التركية المتواجدة بمقديشيو، لتحقيق مساعي تركيا المحتملة لإنشاء قاعدة عسكرية ببور سودان، وفي شرق المتوسط لتحقيق مساعيها لإنشاء قاعدة عسكرية بطرابلس. فضلا عن دعم وتنصيب قيادات إقليمية موالية لحزب العدالة والتنمية بعدد من الدول العربية.

ب. عقيدة الوطن الأزرق:

وهي العقيدة التي أعلنها الأدميرال التركي (جيم جوردنيز) في العام 2006 برعاية الحكومة التركية، وتهدف إلى استقلال القرار التركي وزيادة فعاليه اقليمياً، وذلك من اجل ضمان حصة مناسبة من ثروات الغاز في مياه شرق المتوسط، على أن يتم ذلك من خلال: انتزاع تركيا الاعتراف الدولي بالحدود البحرية شرق المتوسط طبقا لترسيمها، واعتراف دول الجوار الإقليمي بحدود تركيا معها في المياه الاقتصادية. ومن ثم توجه تركيا بالسيطرة على البحار الثلاثة المحيطة بها وهي (البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود) لنقل نفوذها الإقليمي والدولي، والسماح لها بالمشاركة في مصادر الطاقة، مما سيساعد تركيا في دعم نموها الاقتصادي دون الاعتماد على دول أخرى (2). و لقد تم وضع مبدأ هذه العقيدة من اجل تحقيق أهدافاً للسيطرة التركية ضمن نطاقين رئيسين: (3)

- النطاق الإقليمي القريب (العمق الاستراتيجي القريب) يشمل ثلاثة البحار التي تحيط بتركيا.
- النطاق الإقليمي البعيد (العمق الاستراتيجي البعيد)، ويشمل البحر الأحمر وبحر قزوين وبحر العرب بما فيها الخليج العربي.

2. الاهمية العسكرية

يعد العامل العسكري احد المتغيرات المؤثرة في تحديد أهداف السياسة الخارجية التركية، فالإمكانيات العسكرية تعد من اهم مقومات القوة المتغيرة للدولة، ولاسيما القدرات والعقيدة العسكرية التي تعد أحد المؤشرات الأساس للقوة الكامنة للدولة في وقت السلم، واهم مظهر يعكس القوة الحقيقة للدولة في وقت الحرب. ونتيجة لأهمية المتغير العسكري في تحديد توجهات السياسة الخارجية التركية فإننا سنبحثها وفق

(1) سيد غنيم، مصدر سبق ذكره، ، ص140-142

(2) Eyal, Turkey's Maritime Strategy Ambitions: The Blue Homeland –Doctrine (Mavi Vatan), International Institute for Migration and Security Research, CDR (Ret.),USA, 2020,P.235

(3) Eyal, op. Cit ,P.235 .

محورين: 1. القدرات العسكرية. 2. العقيدة العسكرية التركية الجديدة.

أ. القدرات العسكرية

منذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا في العام 2002، أصبحت رؤية تركيا في الجانب العسكري ان تكون بلداً متقدماً عسكرياً على المستوى الإقليمي والدولي، وأرادت ان تطور من أمكانياتها العسكرية ليكون لديها مقومات العسكرية الرادعه، ومستوى قابلية لصد أي محاولة اعتداء من الخارج.[1]

وأستناداً لذلك، قامت تركيا بتطوير الجانب العسكري، اذ تقدمت الصناعات الدفاعية، وتطورت منظومتها العسكرية، وبدأت بتصنيع الدبابات والطائرات بدون طيار، وأصبحت دولة متقدمة في تصنيع وتصدير الأسلحة وأنظمة التسليح المشتركة بالحصول على تراخيص انتاج من البلد المنشأ، ولها خبرات عسكرية تفوقت بها على دول المنطقة.[2]

وبذلك، أصبحت تركيا تمتلك مكانة متميزة عسكرياً، أذ تعُد ثاني أكبر قوة دائمة في الناتو بعد الولايات المتحدة، وبلغ حجم انفاقها العسكري حوالي ($17,725) الف دولار أي (2.8%) من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020، وجاءت تركيا ضمن قائمة التصنيف العسكري العالمي للقوة العسكرية في المرتبة (13) عالمياً، والمرتبة الثانية على الشرق ألاوسط، وبلغ حجم ميزانية وزارة الدفاع حوالي(9,690) الف دولار امريكي[3] ، للمزيد من التفاصيل حول مؤشرات القدرات العسكرية التركية استناداً الى موقع (global firepower) لعام 2022 المختص بقياس القوة العسكرية للدول ينظر الجدول رقم (1)

جدول (1) مؤشرات القوة العسكرية التركية لعام 2022

القوة الجوية		القوة البحرية		القوة برية	
النوع	العدد	النوع	العدد	النوع	العدد
مقاتلات اعتراضية	205	الغواصات	12	مشاة احتياط	200000
طائرات حربية	1056	الفرقاطات	16	الدبابات	3022
طائرات نقل	81	اسطول بحري	1.217	مدفعية ذاتية الدفع	956
طائرات تدريب	273	حرب الالغام	11	مدرعة المقاتلةAFVS	13270
مروحية عسكرية	471	الكورفيت	10	مدفع ميداني	1200
طائرة شحن عسكري	80	السفن الدورية	35	المدرعات	11630
طائرات مقاتلة	206	زوراق دورية	36	عددا فراد الجيش	355.000
طائرات هليكوبتر	474	السفن الدفاعية	66	سحب المدفعية	1189
هليكوبتر هجومية	107	اجمالي الاسطول	156	عرض الصواريخ	407
مقاتلة (F-16)	250	موانئ رئيسية	10	المركبات المصفحة	13270

الجدول من أعداد الباحث وبالاعتماد على المصادر ادناه:

Source : 2022Turkey Military Strength , In Gliba Fire Power date 2022 January Available At https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey

ومن خلال الجدول رقم (1) نرى ان تركيا قد بذلت جهوداً كبيرة لتطوير صناعة محلية متقدمة تلبي حاجات فروع قواتها المسلحة البرية والبحرية والجوية، وتدعم الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة الصادرات الدفاعية والتحول من دولة مستوردة إلى دولة منتجة وبائعة للسلاح والذخائر.[4]

(1) علي زياد العلي وعلي حسين، بواعث الاستراتيجية التركية في الشرق الأوسط، ابصار ناشرون وموزعون، عمان، 2021، ص65.

(2) عمار مرعي حسن، مصدر سبق ذكره، ص 142

(2) 2022 Turkey Military Strength In Gliba Fire Power, 2022 January, Available At https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey

(4) 2022 Turkey Military Strength , Op.cit.

تسعى تركيا الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في حاجاتها الدفاعية وتحقيق فوائد اقتصادية، من خلال أستثمارها في قاعدتها الصناعية الدفاعية المحلية؛ إذ تعتقد أن سياسات الدفاع الموجهة نحو التصدير يمكن أن تجعل الصناعات الدفاعية المحلية مكتفية ذاتياً ومستدامة، ويمكن أن ترفد تقليص النفقات الدفاعية في الموازنة العامة، فضلاً عن توفير فائض من العملات الأجنبية، ومن اجل تعزيز الاكتفاء الذاتي، اعتمدت تركيا على مسارين: (1)

- **شراء الأسلحة من الخارج:** عبر مشاريع التطوير المشتركة مع الأجانب بحيث تشمل نقل التكنولوجيا. ومنها مثلاً، مشاركة تركيا المنتجين مع فرنسا وإيطاليا في مشروع يوروسام (EUROSAM) لتطوير صواريخ بعيدة المدى للقوات الجوية التركية، والمشاركة مع شركة الفضاء البريطانية في تطوير وتصنيع أول طائرة مقاتلة محلية في تركيا وهي طائرة تي إف-إكس (TF-X)، أضافة الى شراء طائرات (إف-35) الأميركية. وقرارها بشراء نظام الدفاع الجوي الروسي (S-400) على أنه جزء من الطموحات التركية لمزيد من الاعتماد على النفس، وبشكل أكثر تحديدا، للحصول على نظام دفاع صاروخي وطني تركي. وقد تم تفضيل البديل الروسي بسبب عدم قناعة تركيا في عروض المنتجين الغربيين الذين لم يلبوا المتطلبات التركية أو أن عروضهم لم تشمل بند يسمح بنقل التكنولوجيا إلى تركيا. ومع ذلك، لم تنجح جهود تركيا في اتفاق المنظومة الروسية بأدراج بند ينص إمكانية نقل التكنولوجيا أليها. (2)

- **التصنيع المحلي**: اعتمدت تركيا على التصنيع المحلي، اذ أزداد عدد الشركات ومؤسسات البحث والتطوير العاملة في الصناعات الدفاعية إلى (157) شركة ومؤسسة. وذلك نتيجة التوسع في الحاجات الدفاعية محلياً وزيادة الصادرات، واكتسبت هذه الشركات القدرة على إنتاج مجموعة واسعة من الأنظمة الأساسية والأنظمة الفرعية بما في ذلك بناء السفن، وتصميم أنظمة الأسلحة البرية والجوية وتصنيعها، والإلكترونيات العسكرية، وأنظمة الاستشعار، وأنظمة البرمجيات الخ. ونتيجة لذلك، تطورت تركيا في الصناعات الأسلحة المحلية، وصنعت محلياً بشكل كامل أنواعا مختلفة من الأسلحة، وأبرزها صواريخ (جيريت-Cirit)، والطائرات العمودية (أتاك-ATAK)، ودبابات (أنكا-Anka)، والطائرات من دون طيار وأهمها (ألتاي-Altay)، و(بيرقدار أكينجي-Bayraktar Akinci) المجهزة بأحدث أنظمة الذخيرة الذكية والتي تستخدم لأستطلاع والمراقبة، أضافة الى ذلك مدافع الهاون الذاتية الدفع (العاصفة- T155 Fritina)، وصواريخ الدفاع الجوي (حصار-HISAR) وهي قصيرة ومتوسطة المدى وتتألف من نظام صواريخ الدفاع الجوي الذاتي الدفع والارتفاع. وفضلا عن ذلك، تعمل تركيا منذ فترة طويلة على إنتاج طائرات مقاتلة محلية؛ وبهذا الصدد أعلن رئيس الجمهورية التركي أردوغان في العام 2020 عن أمله في إطلاق (طائرتنا الحربية) خلال العام 2023 والتي ستكون متميزة في التصميم والإنتاج. (3)

ب. تطور العقيدة العسكرية التركية الجديدة

أستطاع حزب العدالة والتنمية عن طريق أدارة المتمثلة برئيس الجمهورية (رجب طيب اردوغان) ان يطور نهج العقيدة العسكرية التركية، ولاسيما بعد محاولة الانقلاب الفاشل في العام 2016، من خلال التغيير في الاستراتيجية العسكرية وانعكاسها على تطور المنظومة العسكرية لزيادة نفوذها الإقليمي، وبما يجعل تركيا من الدول الأولى عالمياً، ولتحقيق مشروع رؤية عام 2023.

لقد تغير نهج السياسة الخارجية للمؤسسة العسكرية نتيجة تطوير العقيدة العسكرية على المستوي الميداني والعسكري، اذ اتجهت تركيا لأعادة النظر في المصالح التوسعية للأنخراط في الخارج عبر التدخل العسكري وتأسيس القواعد العسكرية وتزايد صادرات الاسلحة، ودعم الجيش للقرارات السياسية المتعلقة بالعمليات والإمداد والاستخبارات والتدريب في الخارج، فضلًا دعم السياسات المتبعة إزاء التهديدات الداخلية للأمن القومي. (4)

وكان بداية تطور العقيدة العسكرية التركية هو التحول في طبيعة علاقات المؤسسة العسكرية مع

---

(1) عماد قدورة، مصدر سبق ذكره، ص130-131.
(2) عماد قدورة، مصدر سبق ذكره، ص130-131.
(3) المصدر نفسه، ص130-131.
(4) ايمان زهران، التغير في الاستراتيجيات الدولية وسياسات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد209، مؤسسة الاهرام ، مصر، 2018، ص117-119.

الرئاسة المدنية، والدعم المتبادل للطرفين، وذلك لان حاجة تركيا تطلبت التحول في سياساتها الخارجية بالاعتماد على المؤسسة العسكرية وذلك نتيجة تزايد التحديات الإقليمية وتزايد نفوذ التنظيمات الإرهابية في المشرق العربي، ولاسيما سوريا والعراق ، وبالإضافة الى محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في العام2016، هذا ما دفع تركيا الى بناء علاقة جيدة مع المؤسسة العسكرية بالحكومة المدنية وتفعيل سياسة القوة خارجياً من خلال دعم المؤسسة العسكرية وتحقيق مصالح تركيا التوسعية في نفوذها وفق رؤية سياسات تركيا الجديدة، ونتيجة التوجه نحو تطوير المنظومة العسكرية و توفير الدعم لها تمثل حاجات ومصالح متبادلة وأساسية في سياسة تركيا الخارجية، من خلال الاتي [1]

- اتجه النظام الرئاسي التركي الى توفير الدعم السياسي اللازم وتخصيص الموارد المالية للجيش من الموازنة العامة من أجل زيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية وتطوير تكنولوجيا وطنية، وزيادة صادرات السلاح التركي وانتاج وتصدير طائرات أسلحة مختلفة منها الطائرات المسيرة بدون طيار بيرقدار.
- نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة الى تركيا من خلال إقرار شراكات عسكرية في صناعات متطورة مع دول الكبرى لتوفير الدعم ومواكبه التطور التكنولوجي لوصول الى مراتب متقدمة. واستطاعت تحديث الصناعات والدفاعات لكي تصل الى مراحل متقدمة من تطوير صناعاتها العسكرية وبما يخدم مصالح تركيا التوسعية لحماية الأمن القومي التركي.
- توسع ادوار تركيا في المصالح الاقتصادية المتعلقة بالجيش التركي، ومن ثم توسع دورها ليكون منتجاً ومساهماً رئيساً في الاقتصاد، وفي استقطاب المهارات، والشراكة مع المؤسسات الوطنية التي تتقاطع اختصاصها مع التصنيع العسكري، ومثال لذلك تعمل وزارة الخارجية التركية على تأسيس العلاقات وتوثيقها مع الدول التي يمكن أن تفتتح فيها قاعدة عسكرية أو شراكة تدريب أو تصبح مشترياً للتقنية العسكرية.
- توجهت تركيا نحو تفعيل سياسة تسهم في استقلالية قرارات السياسة الخارجية الأمنية والعسكرية، من خلال دعم المؤسسة العسكرية خارجياً من اجل دعم الاستقلالية في القدرات العسكرية، وأدت هذه الصورة الجديدة للعلاقة العسكرية بالحكومة المدنية والدور الفاعل للشراكة بين مؤسسات الدولة، إلى إعطاء قوة دفع جديدة لدور الجيش ورفع الروح المعنوية للمؤسسة العسكرية. ومثالاً لذلك اشتراط الولايات المتحدة عدم شراء نظام صواريخ (S-400)، في حين انها جمدت تسليم طائرات (F-35) [2] .
- تغيرت خريطة المصالح التركية في المشرق العربي، نتيجة للحاجات والمصالح المتبادلة لسياسة تركيا الخارجية في التوسع الاقليمي ولاسيما في العراق وسوريا، وهذا يعود بالأساس الى بلورة مشروع رؤية سياسات تركيا الجديدة، او حسب ما تم الاشاره له مسبقاً (العقيدة التركية الجديدة لعام 2023)، وذلك نتيجة تخوف السياسة التركية من الانعكاسات الإقليمية للصراعات العربية على أمنها القومي، أضافة الى رعاية ودعم حلفائها المحليين لدول الجوار، وبذلك يتجه النشاط الإقليمي التركي لأحداث مجال ونفوذ لتوظيف مختلف الأدوار التركية، وأولها الأداة العسكرية بالتنسيق مع القوى الدولية والاقليمية من خلال تواجدها العسكري في الخارج. [3]

وأستمرت تركيا تسعى لتطوير نهج العقيدة العسكرية، من اجل تعزيز هيبة مكانتها الإقليمية والدولية، لأعتبارات السياسة الخارجية بوصفها قوة إقليمية يحسب حسابها، وتستطيع توفير الإمدادات العسكرية لقواتها في الداخل والخارج، والتحرر من اشتراطات الموردين حول استخدامات السلاح أو تطويره. [4]

ثانياً: الدوافع الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية التركية

يعد العامل الاقتصادي احد المتغيرات المهمة التي لها تأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، وفي تحديد الأهداف والمصالح التي تسعى السياسة الخارجية الى تحقيقها، وتؤثر قوة الاقتصاد في

(1)عماد قدوره، مصدر سبق ذكره، ص112-114.
(2) عبد العزيز محمد عوض الله، الحياة الحزبية في تركيا الحديثة، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية، العدد24، مركز الدراسات الشرقية، مصر، 2002، ص25.
(3) ايمان زهران، مصدر سبق ذكره، ص117.
(4) عماد قدورة، مصدر سبق ذكره، ص128

السياسة الخارجية ولاسيما اذا امتلكت الدولة الإمكانيات الذاتية وقامت توظيفه في بناء القاعدة المادية الصلبة لأنطلاقها في تحقيق اهداف السياسة الخارجية إزاء محيطها الإقليمي.

لقد شهدت تركيا عملية تنمية اقتصادية استطاعت عن طريقها تجاوز الكثير من مشكلاتها الاقتصادية والنهوض باقتصادها والتوجه نحو محيطها الإقليمي لأداء أدوار محورية، وبالرغم من ذلك لايزال اقتصادها يواجه عقبات مستمره. ونتيجة لأهمية المتغير الاقتصادي سنبحثه في محورين اساسيين 1. مؤشرات الاقتصـــاد التركـــي. 2. مؤشرات القطاعات الاقتصادية.

1. **مؤشرات الاقتصـــاد التركـــي**

قبل التطرق لمؤشرات الاقتصاد التركي لابد لنا الإشارة الى نقطتين أساسية، ألاولى هي ان تركيا تمتلك موقعاً جيوستراتيجياً يمنحها القدرة على التفاعل في محيطها الإقليمي، ويقلل عنها التهديدات الأمنية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية بحكم موقعها المسيطر على بعض المنافذ والممرات المائية، ولقربها من المناطق الغنية من موارد الطاقة، أو من خلال عبور موارد الطاقة من خلال أراضيها، مما جعلها حلقة ربط الاقتصادية بين مختلف دول الجوار في إطار عمليات التبادي التجاري التي تحكمها [1].

اما النقطة الثانية هي أن تركيا بلد مركزي ذو هويات إقليمية متعددة تتميز بتكوين فسيفسائي من الانتماءات الأثنية والجماعات الثقافية، وتضم شبكة معقدة من أشكال التعدد اللغوي والديني، وهذا التعدد هو ظاهرة تاريخية وملازمه للشكل السياسي والاجتماعي للدولة التركية. تعد تركيا دولة علمانية سياسياً الا إن أغلبية الشعب التركي من المسلمين إذ يشكلون قرابة (99%) وتشكل بقية الأديان (1%). اذ أنَّ العلويين يشكلون (12%) من الاتراك المسلمين [2]. كما تتميز بالتنوع القومي، إذ تمثل القومية التركية نسبة (86%) من السكان، يليها الأكراد بنسبة (11%)، ثم العرب بنسبة (1%)، فضلاً عن الأقليات الأخرى التي تشكل نسبة (2%). [3] وبلغ أجمالي عدد سكان تركيا في العام 2021 (84.7) مليون [4]

كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا من أول التحديات التي واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية عند تسلمهم السلطة بعد العام 2002، ولكن استطاع الحزب النهوض بالاقتصاد التركي وإحداث قفزة نوعية من خلال إتباع سياسات إصلاحية اقتصادية عديدة وأهمها: (حل المشاكل الاقتصادية، تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي يطالب بها صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، ورفع القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتطوير القدرة التنافسية للقطاعات التركية، تثبيت دعائم الاقتصاد التركي في المجال الصناعي، تنشيط الإنتاج والصادرات، تقليل التفاوت الطبقي، بناء علاقات اقتصادية خارجية). [5]

ونظرا لأهمية الاقتصاد التركي سعت تركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية لإنجازات شملت مختلف مجالات الاقتصاد، لتصل الى مستويات متقدمة عالمياً، ولاسيما في مجالات (التنمية الاقتصادية والقدرة الإنتاجية، التجارة الخارجية، الاستثمارات) والتي تعد من أهم مؤشرات القوة الاقتصادية للدولة وكالاتي:

أ.. **التنمية الاقتصادية**: تعمل تركيا على تنمية بنائها الاقتصادي وتعزيزه بالتطور التكنولوجي، من اجل الوصول إلى اكبر عشر اقتصاديات في دول العالم بحلول عام2023 ، اذ تمتع الاقتصاد التركي بمعدل نمو قياسي، وبعد إن كان ترتيب تركيا في الاقتصاديات حسب الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية يحتل المرتبة (الثامنة عشر) في العام 2003، تمكن الوصول إلى المركز(الحادي عشر) لمعدلات النمو للاقتصاديات العالمية في العام 2021، والرابعة في اوربا، ووفقاً لأرقام الناتج المحلي الاجمالي حقق الاقتصاد التركي نمواً في الناتج المحلي في الربع الأول من العام 2022 بنسبة (7.3%)، كما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (11.40%) في العام 2021، بعد ان كان معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي يبلغ (1.80%) لعام 2020. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي السنوي (2.10) بتسلسل

(1) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا دولة محورية في العالم الإسلامي، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي ،2009، ص115-128.

(2) إسماعيل بشكجي، النظام في الأناضول الشرقية: الأسس الاجتماعية الاقتصادية والبنى القومية، ترجمة شكور مصطفى، الجزء الثاني، دار أراس للطباعة والنشر، بغداد ، 2001، ص6-7.

(3) عبد الزهرة شلش ، توجهات تركيا نحو أقطار الخليج العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002، ص86.

(4) اسماعيل بشكجي ، مصدر سبق ذكره، ص3-4

(5) جمال كمال إسماعيل كركولي، أزمة الرئاسة التركية 2007، مجلة الدراسات الإقليمية، العدد 36 ، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2018 ، ص183 .

الرابع عالميا لعام 2021، بعد ان كان معدل نموها يبلغ (1.20) في العام 2020 على اثر جائحة كورونا.[1] ومن المتوقع ان يكون معدل نموها السنوي (5.0) نهاية العام 2023.[2]

ب. **الناتج المحلي الإجمالي**: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الرئيسه في الدولة لمعرفة نموها ألاقتصادي، وأستناداً لمؤشرات البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي لعام2021 احتلت تركيا المرتبة (19) عالمياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (815.27) دولار، بعد ان كان (719.95) دولار في العام 2020، مسجلة أكبر نمو اقتصادي في مجموعة العشرين، ويسهم الناتج المحلي الإجمالي في تكوين القطاعات (الخدمات، الصناعة، زراعة). اذ أسهم الناتج المحلي لقطاع الخدمات في تكوين (130.10) دولار في العام 2021، بعد ان كان (112.40) دولار لعام 2020، بينما أسهم قطاع الصناعة بـ(903.00) دولار لعام 2021، بعد ان كان(858.90) دولار لعام 2020، اما بالنسبة لقطاع الزراعة أسهم في تكوين (182.00) دولار لعام 2021، بعد ان كانت نسبته تبلغ(120.00) دولار لعام2020.[3]

ج. الدخل القومي: يعد الدخل القومي احد المؤشرات المهمة على قوة الدولة، فكلما زاد الدخل تعاظمت قوة الدولة والعكس صحيح. والاقتصاد التركي يؤدي دوراً مهماً في سياستها الخارجية، وبهذا الصدد أشار صندوق النقد الدولي في العام 2021، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، نحو ($9539) بالدولار الأمريكي، بزيادة قدرها (12.3%) عن العام 2020 اذ بلغ نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي نحو($8,538)[4] ، وتهدف تركيا لرفع دخل الفرد إلى ($10.071) خلال العام 2023 [5]

د. **التجارة الخارجية**: تمثل التجارة الخارجية في الاقتصاد التركي احدى النوافذ التي يطل من خلالها البلد الى العالم الخارجي، وخضعت التجارة الخارجية في تركيا الى عملية دعم، وذلك نتيجة أنفتاح تركيا الاقتصادي على اكثر من دولة، ورفعها القيود المفروضة عليها، مما أدى الى تغير في حجم تجارتها الخارجية[6] ، أشار التقرير الصادر من وزارة التجارة التركية أن حجم التجارة الخارجية التركية زاد من (87.6) مليار دولار في العام 2002، الى (496.7) مليار دولار و(723) مليون دولار في العام 2021 [7]، أي بمقدار (61،5%) من الناتج المحلي الإجمالي، ووفقاً لذلك تراجع عجز التجارة الخارجية خلال العام 2021 بنسبة (7.8%) مقارنة مع العام 2020 لتصل الى (45.9) مليار دولار [8]. ومن المتوقع ان يصل حجم التجارة وفقا للناتج المحلي الى (70,3%) في العام 2023.[9]

وأشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ان مجموع صادرات تركيا الى لعالم بلغ (225.4) مليار في العام 2021، محققاً نسبه نمو (32.85%) بعد ان كانت اجمالي صادراتها (169) مليار و(514) مليون دولار في 2020. كما زادت نسبة الواردات بنحو(271.4) مليار و(355) مليون دولار للعام 2021، بزيادة قدرها (23.61%) عن العام 2020 بعد ان كان وارداتها تبلغ (210.2) مليار في العام 2020.[10] وأشارت وزارة التجارة التركية أنها حققت زيادة في الصادرات والاستيرادات نحو

---

(1) trading economics, turkey annual gdp growth rate 1998-2022 data 2023-2024 outlook , date 2022, available at https://www tradingeconomics.com.

(2) economic outlook september 2022 , macroeconomic developments , republic of türkiye ministry of trade,2022 ,p.21

(3) Economic Outlook September 2022, Op .Cit.p. 20-32.

(4) بيانات البنك الدولي، بتاريخ 11/12/2022،على الرابط .http://data.albankaldawli.org/indicator/dt.dod.dect

(5)Economic Outlook September 2022 , A- Macroeconomic Developments, Op.Cit,p.21

(6) محمدغسان الشبوط، حقيقة النمو الاقتصادي التركي بعد العام 2002 احصائيات وبيانات، دار امجد للنشر والتوزيع، الأردن ، 2020 ، ص41.

(7) Ministry of Trade . (2022, January 12). Developments in Turkey's External Merchandise Trade in the Fourth Quarter of 2021. Retrieved 2022\ january, available at https://www.trade.gov.tr/announcements/developments-in-turkeys-external-

(8) OECD Economic outlook، OECD Economic Outlook, Volume 2022 Issue 1 No. 111, OECD, pairs , 2022 ,P.219

(9) Economic Outlook September 2022 , Macroeconomic Developments, Op.Cit.p.22.

(10) Oecd Quarterly Trends And Indicators ,International Trade Statistics, Volume 22 ,Issue , 2022, p.90.

(83.1%) خلال العام 2021، بعد ان كانت نسبتها نحو(77.3%) لعام 2020.[1]

وبحسب البيانات معهد الإحصاء التركي ان الدول الخمسة الأولى من صادرات تركيا في العام 2021، كانت ألمانيا بالمرتبة الاولى بمبلغ (19) مليار و(321) مليون دولار، تليها بالمرتبة الثانية الولايات المتحدة بـ(14) مليار (722) مليون دولار، وتأتي بالمرتبة الثالثة المملكة المتحدة بـ(13) مليار (704) مليون دولار، ثم إيطاليا رابعا(11) مليارا و(475) مليون دولار، وأخيرا العراق بالمرتبة الخامسة بـ(11) مليارا (133) مليون دولار. كانت نسبة الدول من إجمالي الصادرات (31.2٪) في العام 2021.

كما أشارت البيانات معهد الإحصاء التركي ووزارة التجارة التركية لعام2021، ان الدول الخمسة الأولى من الوارات التركية، تأتي الصين بالمرتبة الاولى بقيمة (32) مليار و(240) مليون دولار. تليها المرتبة الثانية روسيا بـ(28) مليار و(959) مليون دولار، وتأتي ألمانيا بالمرتبة الثالثة بقدر (21) مليار (757) مليون دولار، اما المرتبة الرابعة كانت للولايات المتحدة (13) مليار و(151) مليون دولار، واحتلت ايطاليا المرتبة الخامسة بـ(11) مليار و(562) مليون دولار. وكانت نسبة الدول الخمس الأولى من إجمالي الواردات (39.7٪) للعام2021. كما في الجدول رقم (2) ادناه[2]

جدول (2) الصادرات والواردات التركية خلال العام 2021

الدولة	المرتبة	قيمة الصادرات التركية	الدولة	المرتبة	قيمة الواردات التركية
المانيا	الاولى	(19) مليار(321) مليوم دولار	الصين	الاولى	(32) مليار و(240) مليون دولار
الولايات المتحدة	الثانية	(14) مليار (722) مليون دولار	روسيا	الثانية	(28) مليار (959) مليون دولار
المملكة المتحدة	الثالثة	(13)مليار (704)مليون دولار	المانيا	لثالثة	(21) مليار و(757)مليون دولار
ايطاليا	الرابعة	(11)مليار (475)مليون دولار	الولايات المتحدة	الرابعة	(13) مليار (151) مليون دولار
العراق	لخامسة	(11) مليار (133) مليون دولار	ايطاليا	الخامسة	(11) مليار (562) مليون دولار
اجمالي الصادرات		(31.2٪)	اجمالي الواردات		(39.7٪)

الجدول من اعداد الباحث: موقع معهد الإحصاء التركي :

Source: Turkish Statistical Institute 2022, January 31, TÜİK. Retrieved, Foreign Trade Statistics 2022, date 2022 January 31, available at https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Foreign-Trade-Statistics1

وعلى الرغم من التقدم الاقتصادي الذي أحرزته تركيا، الا ان الاقتصاد التركي يعانى من مشاكل تتعلق ببنية الاقتصاد نفسه، واهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد التركي وكألاتي:

أ. **موارد الطاقة**: تعتبر تركيا من الدول التي تفتقر لموارد الطاقة (النفط الخام والغاز الطبيعي)، كونها تمتلك نسبة قليلة من الاحتياطي النفطي لا يكفي لمتطلبات الاستهلاك المحلي، والبعض الآخر صعب الاستخراج. مما جعلها تعتمد على الاستيراد لتغطية حاجتها للطاقة بنسبة كبيره تصل أحيانا نحو(90%).

وفي تقرير الصادر عن مركز السياسة الخارجية في بريطانيا يحمل عنوان (الدور المحوري لتركيا في إمدادات الطاقة) أشار إلى زيادة الطلب التركي على الطاقة منذ العام 2002، ويرجع ذلك الى محدودية مواردها من الطاقة، وتخلف مصادر الطاقة المتجددة، وعلى الرغم من امتلاك تركيا لمصادر أخرى للطاقة مثل المياه العذبة والفحم والطاقة الحرارية، أضافة الى احتياطات الكبيرة من اليورانيوم، إلا

(1) Ministry of Trade 2022, January 12. Op.cit.

(2)Turkish Statistical Institute (2022, January 31) Tüik, date 2022\january\3, aavailable at https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Foreign-Trade-Statistics- -2021 .

إن تركيا تستورد مايقارب (73%) من استهلاكها الكلي للطاقة من روسيا وإيران [1] ، وأستوردت تركيا من الطاقة نحو(28،925) مليون دولار في العام 2020 ، وزادت الى (50,692) مليون دولار في العام 2021. [2]

وعلى الرغم من اكتشاف تركيا لكميات من الغاز الطبيعي تغطي احتياجاتها لثمانية سنوات في بعض حقول البحر الأسود، ألا انها حريصة في السعي للحصول على الغاز الطبيعي في منطقة غاز شرق المتوسط التي تعد المحور الأساس للمصالح الجيوسياسية البحرية لتركيا، وجزء من سياستها في عقيدة الوطن الازرق. [3]

تعتمد تركيا على مصادر الطاقة الخارجية، ويبلغ معدل اعتمادها على الخارج بـ(74%)، إذ ينمو الطلب الداخلي على الطاقة بمعدل (4%) سنويا. لذلك أصبح لزاماً عليها توظيف موقعها الاستراتيجي لتحقيق امن الطاقة. [4]

ب. **الديون:** مر الاقتصاد التركي بأنعدام الاستقرار في الأوضاع المالية والسياسات النقدية، مما أدى الى تغير في أسعار صرف الليرة التركية، وتراجع قيمتها، نتيجة التغير الذي طرأ على أسعار العملات الأجنبية أمام الليرة منذ شهر آذار من العام 2020، وبالتالي انعكس في ارتفاع القروض المتعثرة في القطاع المصرفي. وكانت نسبة الدين الحكومي الى الناتج المحلي الإجمالي (39.52%) في العام 2020. [5] وأشار تقرير مؤسسة (statista) الى أرتفاع الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تركيا إلى (41.56٪) للعام 2021، [6] وبواقع ($438.677) الف دولار بموجب مؤشرات (Global fire power) [7] ، ومن المتوقع ان ترتفع لـ(45.01%) في العام 2023. [8]

ج.**التضخم**: تعاني تركيا منذ العام 2017 من أرتفاع في معدل التضخم الذي وصل الى نسبة (11.14%)، وزاد هذا المعدل الى (15.18%) في ازمة وباء كورونا في نهاية عام 2019، واستمرت معدلات التضخم في ألارتفاع ولاسيما بعد قرار البنك المركزي خفض أسعار الفائدة في أواخر العام 2021 ، التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة أخرى في تكاليف الطاقة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا، كما بلغ معدل التضخم في تركيا لعام 2021 نسبة (19.60٪)، بزيادة قدرها (7.32٪) عن العام 2020 وبلغ معدل التضخم السنوي(12.28٪) . [9] ومن المتوقع ينخفض معدل التضخم السنوي ليصل (8%) خلال العام2023. [10]

د. العجز في الميزان التجاري

بالرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته تركيا في تجارتها الخارجية، الا انها عانت من تحديات تمثلت بزيادة العجز الميزان التجاري منذ العام2018 بنحو(6.8) مليار دولار. وبلغت قيمة العجز السنوي (46.1) مليار دولار.

وبهذا الصدد أشارت بيانات معهد الإحصاء التركي عن عجز الميزان التجاري الذي بلغ (14) مليار

---

(1)عبد اللطيف حجازي، الدور التركي في إمدادات الطاقة والصراع على مزايا الشرق الأوسط وإفريقيا، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد6 ، القاهرة ،2013، ص296.

(2) Economic Outlook September 2022 , Macroeconomic Developments, op.cit,p.35.

(3) محمد غسان السبوط، مصدر سبق ذكره، ص79-81.

(4) بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية، منطلقات وأفاق جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد177، القاهره، 2009، ص278.

(5) turturkey's debt-to-gdp ratio debt to gdp ratio percentag key's debt to gdp ratio , 2021 , economic data , world economics. www.worldeconomics.com

(6) Turkey - National debt in relation to gross domestic product (GDP) 2027 | Statistadate 2022, available at . www.statista.com

(7) country military strength-detail country turkey ,globalfirepowe, date 2022, available at https://www.globalfirepower.com/

(8) Turkey - National debt in relation to gross domestic produ 2027 | Statista . op cit.

(9)Turkey Inflation Rate 1960-2022 MacroTrends, date 2022 available at https://www.macrotrends.net/countries/TUR/turkey/inflation-rate =Turkey

(10) Mid-Term Program 2022-2024, Ministry of Treasury and Finance and Strategy Presidency,Date 2022, Available At https://www.invest.gov.tr/en

بنسبة (2%) في العام 2021، وكشفت البيانات ايضاً استمرار ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري في بداية العام 2022 والذي قفز بنسبة (159.9%) على أساس سنوي مرتفعاً الى (11.19) مليار دولار، نتيجة ارتفاع تكاليف واردات الطاقة التي أدت تزايد العجز في ميزان التجارة الخارجية.[1]

2. مؤشرات القطاعات الاقتصادية التركية

شهد الاقتصاد التركي تطورا في القطاعات الاقتصادية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولاسيما (قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع السياحة، قطاع الطاقة، قطاع الكهرباء، قطاع المال.. الخ)، بالإضافة الى تطورها الكبير في مجال الاستثمارات التركية. والتي سنبحث بعضها وفق الاتي:

أ. مؤشر القطاع الزراعي والأغذية: تعد تركيا من التي تتمتع باكتفاء ذاتي، نظراً لما تتميز به من ومناخ وظروف جغرافية مواتية بالإضافة الى الأراضي والموارد المائية الوفيرة، فيعد القطاع الزراعي ذو أهمية كبيرة للاقتصاد التركي نتيجة لمساهمته الكبيرة لرفع مستوى الاقتصاد وتوفير الغذاء. وتعد تركيا ثامن اكبر منتج لمواد الغذائية.

تغطي مساحة الأراضي الزراعية في تركيا نحو (14617.00) الف هكتار، ما يعادل(19.9) مليون هكتار، وبلغ نسبة إنتاج المحاصيل نحو (-3.01) طن /هكتار، والأسماك (-331280.8) طن، وعدد الماشية (18) مليون رأس، وعدد حيوانات انتاج الغنم(57.5) مليون رأس، واهم المنتجات الزراعية لعام 2021 هي (القمح ، بنجر سكر،الدواجن ،القطن، الفواكه والخضروات، والبندق)[2]. وبلغت اجمالي الصادرات التركية نحو (20,716) مليون دولار لعام 2021، واهم شركاء تركيا في الصادرات التركية المانيا بالمرتبة الأولى تصدر حوالي (8,6) مليون دولار، وتأتي بالمرتبة الثانية الولايات المتحدة بـ (6،5) مليون دولار، والمرتبة الثالثة أنكلترا بـ(6،1) مليون دولار، اما المرتبة الرابعة إيطاليا بـ(5،1) مليون دولار، واحتل العراق المرتبة الخامسة نحو(4،9) مليون دولار.[3]

كما تستورد تركيا (البذور الزيتية، فول الصويا والطحين، ومنتجات الحبوب)، كمدخلات علف للحيوانات لقطاعات اللحوم والدواجن سريعة النمو[4]. وبذلك بلغ اجمالي حصة الاستيراد التركي (23,322) مليون دولار لعام 2021، واهم شركاء تركيا الرائدون في اجمالي الاستيرادات التركية هي الصين بالمرتبة الأولى تستورد حوالي (11،9) مليون دولار، وتأتي بالمرتبة الثانية روسيا تستورد (10،6) مليون دولار، اما الثالثة تأتي ألمانيا بمبلغ (8،0) مليون دولار، اما المرتبة الرابعة تأتي الولايات المتحدة بمبلغ (4،8) مليون دولار، واخيراً ايطاليا بالمرتبة الخامسة تستورد حوالي (4،3) مليون دولار.[5]

ب. مؤشر قطاع السياحة: تعد السياحة إحدى ركائز الاقتصاد التركي، ومصدر رئيس في ألدخل للميزانية التركية، وأشار تصنيف منظمة السياحة العالمية (UNWTO) عن تصدر تركيا المرتبة الرابعة في السياحة العالمية، مما أدى الى تضاعف أيرادات السياحة لتصل ما يقارب (21) مليار دولار، بعد أن استضافت حوالي (29.9) مليون سائح في العام 2021،[6] بعد ان كانت سجلت تراجعاً في عدد السائحين الى حدود (16) مليون سائح خلال العام2020 نتيجة أجراءات كورونا، ومن المتوقع ان ترتفع

(1) Turkey Balance of Trade - 1957-2021 Historical - November Forecast , October 2022 date, available at (tradingeconomics.com)

(2) International Trade Administration. (2021). Turkey - Agriculture. International Trade Administration Trade.gov. Retrieved, 2022, from https://www.trade.gov/country-commercial-guides/turkey-

(3) Economic Outlook September 2022 , A- Macroeconomic Developments, op.cit,p.41.

(4) OECD (2021) Türkiye OECD Data. OECD. Retrieved, 2022, from https://data.oecd.org/turkiye.htm

(5) Economic Outlook September 2022 , Macroeconomic Developments, op.cit,pp.41.

(6) The Economic Contribution Of Tourism And The Impact Of Covid-19 2021, World Tourism Organizatio, The Economic Contribution of Tourism and the Impact of Covi)2022,PP.6-18.

الإيرادات لتتصل(45.0) مليار في العام 2023.[1]

ج. مؤشر قطاع الصناعي: تعد تركيا من الدول التي تتميز بالتنوع في قطاعات الصناعية. وتتجه تركيا في تطوير القطاع الصناعي، من خلال تصنيع المنتجات ذات القيمة المضافة العالمية والقابلة للتصدير، واهم صناعتها الرئيسة (النسيج والصناعات الغذائية والحديد والأخشاب والورق)، وكذلك الإنتاج في مجال الكهرباء والالكترونيات، وتعتبر الملابس والمواد الغذائية والأدوية، من ابرز سلع تصدير تركيا[2]. وبلغت الصادرات التركية للمجموعات الانتاجية نحو($225) مليار دولار لعام2021، بزيادة قدرها (32.9%)عن العام2020، أهم صادرات التركية الأكثر تصديراً لعام2021 وفي الجدول رقم(3)[3].

جدول (3) صادرات المجموعات الإنتاجية في تركيا

ت	المجموعات الانتاجية	القيمة
1	المركبات بخلاف السكك الحديدية والترام	25.0 مليار دولار
2	الآلات والمفاعلات النووية والمراجل	B $20.77
3	حديد وفولاذ	17.06 مليار دولار
4	المعدات الكهربائية والإلكترونية	12.01 مليار دولار
5	اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن والعملات المعدنية	B10.96$
6	مصنوعات من ألبسة محبوكة أو كروشيه	B10.78$
7	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	B8.51$
8	مصنوعات من الملبوسات غير منسوجة أو كروشيه	B7.51$
9	الألومنيوم	5.17 مليار دولار
10	الأثاث ، لافتات الإضاءة ، المباني الجاهزة	B4.79$
11	المطاط	3.45 مليار دولار
12	السجاد وأغطية الأرضيات النسيجية الأخرى	B3.24$

الجدول من أعداد الباحثة باعتماد على المصادر ادناه:

Source: Theg Lobalchange :How International Trade is Reshaping the Global Economy Turkuy Logistics Capabilitiess eptember 2022, Presidency Of The Republic Of Türkiye Investment Office ,Turkuy, 2022,p.15-17.

د. الاستثمارات التركية

لقد قاد أداء تركيا المؤثر في الجانب الاقتصادي على صعيد النمو والإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها في العقد الماضي، ان تكون تركيا محل أنظار المستثمرين الدوليين، مما جعلها سوقاً جاذباً لكل المستثمرين. واهم أسباب للأستثمار في تركيا لما تتميز به من(اقتصاد متين محلي، أسواق يسهل الوصول إليها، الموقع الاستراتيجي، مناخ استثمار متطور، عملية الإصلاح المستمرة، الحوافز المربحة، الفرص الاقطاعية،وفرة البنى الأساسية والتكنولوجيا، سوق محلي ضخم وقريب من الأسواق العالمية).[4] وأضافه لذلك قامت حكومة تركيا بتشريع القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي في مجالات معينة، من خلال تقديم برنامج (حوافز الاستثمار الجديد) الذي فيه تشجع الاستثمارات مع احتمالية تقليل الاعتماد على استيراد السلع الوسطية، وكانت أولويات هذا البرنامج التقليل في الحسابات الجارية وزيادة دعم الاستثمارات.[5]

وتأتي غالبية الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا من أوربا وأمريكا الشمالية ودول الخليج، اذ برز الدور

---

(1) World Tourism Barometer (PPT version), Volume 20 · Issue 5 · September 2022 Tourism Market Intelligence and Competitiveness Department, World Tourism Organization ,2022 ,p15-17.

(2) محمد غسان شبوط، مصدر سبق ذكره، 38-41.

(3) The global change: how international trade is reshaping the global economy turkiyes logistics capaitilties eptember 2022, presidency of the republic of turkey investment office , 2022,p.15-17.

(4) Why Invest In Türkiye, Presidency Of The Republic Of Türkiye ,2022,Turkey,p.8-10

(5) هبه شهاب احمد، مصدر سبق ذكره ص30.

التركي في الشرق الأوسط بقوة على صعيد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية في المشرق العربي، ولاسيما مع الخليج العربي التي حظيت بأهمية خاصة في السياسة التركية [1].

ووفقاً لمؤشرات رئاسة جمهورية تركيا للاستثمار وبالاستناد لمؤشرات جاذبية الاستثمارات في اوربا الصادرة عن مؤسسة إرنست أند يونغ (EY)، والتي تشير تصدر تركيا الوجهة الخامسة ألأكثر شعبية للاستثمار الأجنبي المباشر مع (264) مشروعًا في أوروبا لعام 2021، مع زيادة حصتها في إجمالي أوروبا من(3.7%) في العام 2020 إلى (4.5%) في عام 2021. [2]

مع التطور في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر الى تركيا تم تقدير قيمة تركيا من قبل المستثمرين الأجانب بقيمة (239) مليار دولار في المدة (2003-2021)، كما بلغت عدد الشركات ذات رأس المال الدولي في تركيا منذ منتصف عام 2022، حوالي (78257) شركة. وبلغ أجمالي المشاريع الخارجية لشركات البناء التركية المنفذه في لـ(131) دولة بنحو (29.3) مليار دولار لعام2021. وشهدت تركيا إضافة (229) مشروعاً في قطاعات عدة تماشيا مع رؤية تركيا لعام 2023 القائمة على تحقيق أعلى مركز في سلسلة القيمة العالمية للمشاريع إي زيادة بنسبة (66%) في كل عام عن العام الذي يسبقه [3]

الخاتمة:

تميزت السياسة الخارجية التركية بأهمية جيوستراتيجية جعلتها محل أهتمام على المستوى الإقليمي والدولي، لما تتمتع به من أهمية الجيوبوليتيكية والعسكرية والاقتصادي، التي جعلتها تختلف بها عن غيرها من الدول الاخرى، ولاسيما مع وصول حزب العدالة والتنمية، الذي قام بأستغلال تلك الاهمية بما يحقق مصالح تركيا الخارجية من خلال توظيفها لصالح موقعها الجغرافي ولخدمة أغراض السياسة الخارجية وقامت بتطوير قدرات المؤسسة العسكرية والنهوض بالاقتصاد التركي، مما مكنها من تأدية أدوار خارجية دفعها نحو التوجه ازاء محيطها الإقليمي ولاسيما منطقة المشرق العربي، ويمكن إجمال أهمية تركيا وفق الاتي:

1. موقعها الجيوبوليتيكي: من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والتي تؤثر في تحديد قوة الدولة التركية، ويعد موقعها المميز الذي يربط بين الشرق والغرب أحد العوامل المؤثرة في الساحة السياسية الإقليمية والدولية.
2. تتمتع تركيا بمقومات اقتصادية وعسكرية، جعلها ان تؤدي ادواراً محوريه ولاسيما مع محيطها الإقليمي.
3. أسهمت أهمية تركيا في تغير العقيدة السياسية والعسكرية للحزب الحاكم ومنذ عام 2002 يقوم على توظيف أهمية الموقع الاستراتيجي في خدمة أغراض السياسة الخارجية.

تلك الأهمية تدفعنا لمعرفة أن دوافع التوجه التركي إزاء المشرق العربي تنطلق أساساً من مجموعة معطيات، وتأتي في مقدمتها الادراك التركي بالأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة المشرق العربي لما تمتلكه من مقومات اقتصادية وثقافية وحضارية جعلها ان تكون محل اهتمام تركيا ولاسيما منذ العام 2002 والتي جعلت من صناع القرار الاتراك ان يعيدوا النظر في أدوارها الخارجية لزيادة نفوذهم الإقليمي.

المصادر:

1. Emad Youssef, Turkey: An Ambitious Strategy and Restricted Policy, A Geopolitical Approach, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2015.
2. Ali Hussein Bakir, Turkey, the State and Society in: Muhammad Abdel-Ati (ed.), Turkey between internal challenges and external bets, Al-Jazeera Center for Studies, Qatar, 2009.
3. Emre Arshan, Geopolitical Codes in Oglu's Views of the Middle East, Turkish Vision Magazine, Issue 2, Center for Political, Economic and Strategic Studies, SITA, Turkey, 2014.

(1) عبد الأمير عباس عبد الحيالي ووحيد إنعام الكاكائي، مصدر سبق ذكره، ص19.

(2) Fdi in Turkey, Presidency Of The Republic Of Türkiye Investment Office Fdi In Türkiye - Invest In Türkiye , 2022. Fdi In Türkiye - Invest In Türkiye

(3) ibit.

4. Ammar Marei Al-Hassan, The Future of Turkey's Geostrategic Position in the International Conflict: A Study of the Regional and International Environment Variables, Dar Al-Sanhouri, Beirut, 2018.
5. Sayed Ghoneim, Fingers on the Trigger: National Security Strategies of Major Countries and Their Effects on the Middle East, Dar Safsafa for Publishing and Distribution, Cairo, 2021.
6. Ali Ziyad Al-Ali and Ali Hussein, the drivers of the Turkish strategy in the Middle East, Ebsar Publishers and Distributors, Amman, 2021.
7. Iman Zahran, The Change in International Strategies and Turkey's Regional Policies, International Politics Journal, Issue 209, Al-Ahram Foundation, Egypt, 2018.
8. Graham Fuller, The New Turkish Republic: Turkey is a Pivotal State in the Islamic World, Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.
9. Jamal Kamal Ismail Karkoli, The Turkish Presidency Crisis 2007, Journal of Regional Studies, Issue 36, Center for Regional Studies, University of Mosul, 2018,